

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 26 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد يان كوبيش، المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في ليبيا" التي عُقدت يوم الأربعاء، 24 آذار/مارس 2021. كما أدلى ممثل ليبيا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن والمؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس – **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير
190421 300321 21-04098 (A)



المرفق الأول

إحاطة مقدمة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيش

أعرب عن الامتنان على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الحالة في ليبيا في أول إحاطة أقدمها إلى المجلس بصفتي الجديدة.

بعد اختيار ملتقى الحوار السياسي الليبي في 5 شباط/فبراير للسلطة التنفيذية المؤقتة الجديدة لحكم ليبيا للفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر، منح مجلس النواب في 10 آذار/مارس بأغلبية ساحقة ثقته لحكومة الوحدة الوطنية التي قدمها رئيس الوزراء عبد الحميد محمد الدبيبة، حيث اجتمع أكثر من 130 عضوًا في سرت لحضور جلسة مجلس النواب التي كانت بحد ذاتها حدثاً سياسيًا وتاريخيًا بارزاً بعد سنوات من الشلل والانقسامات الداخلية.

تمثل الحكومة الجديدة، المكونة من 35 عضوًا، المناطق والدوائر الليبية المختلفة، ذلك فيما بلغت نسبة تمثيل المرأة 15 في المائة فقط، وتعهد رئيس الوزراء الدبيبة بتعيين المزيد من النساء في مناصب تنفيذية عليا أخرى وذلك إيفاء بالتزام ضمان مشاركة المرأة بنسبة 30 في المائة المنصوص عليه في خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي. ذلك فيما ظل منصب وزير الدفاع الهام شاغرًا، يديره رئيس الوزراء الدبيبة نفسه.

واجتمع مجلس النواب مجددا في طبرق في 15 آذار/مارس لإقامة مراسم أداء اليمين الرسمية للحكومة الجديدة بحضور الرئيس الجديد للمجلس الرئاسي محمد يونس المنفي ونائبيه موسى الكوني وعبد الله حسين اللافي الذين قاموا بأداء اليمين قبل ذلك أمام رئيس المحكمة العليا. وفي اليوم التالي، أكمل رئيس المجلس الرئاسي المنتهية ولايته لحكومة الوفاق الوطني الرئيس السراج نقل السلطة إلى مجلس الرئاسة الجديد وحكومة الوحدة الوطنية خلال حفل تسليم ودي أقيم في مقر الحكومة في طرابلس.

ودعت الرسائل الرئيسية التي وردت في الكلمات التي ألقيت خلال مراسم أداء اليمين إلى المصالحة ولم شمل البلد وحماية حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الليبي وتحرير ليبيا من القوات الأجنبية والتدخل الأجنبي.

لقد أتى هذا التعبير عن الإرادة السياسية الناشئة المتطلعة إلى الوحدة بعد سنوات من الفتنة والصراع الداخليين، أولاً وقبل كل شيء، نتيجة للحوار الليبي والقرارات الليبية النابعة من رغبة الشعب الليبي في إنهاء الانقسامات والمواجهات في الفترة الانتقالية بشكل نهائي واستعادة البلد ووحدته وسيادته. لقد كان دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مثالا للمساعي الحميدة والتيسير بدعم من عملية برلين وشركاء دوليين آخرين. وأود أن أشيد بالمساهمة الهائلة التي قدمتها الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام بالإنابة السيدة ستيفاني وليامز وفريقها من خلال إطلاق الحوار السياسي الليبي – الليبي عبر ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي تيسره بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

كما أود أن أشكر شركاء ليبيا الدوليين على الاضطلاع بدور داعم، لا سيما الأطراف الفاعلة الإقليمية والبلدان المجاورة، وتحديداً مصر والمغرب، التي يسرت عدد من المسارات المساندة بين المجلس

الأعلى للدولة ومجلس النواب. وفي 17 آذار/مارس، وصل الرئيس التونسي، فخامة السيد قيس سعيّد، إلى ليبيا في أول زيارة يقوم بها رئيس دولة أجنبية في السنوات الأخيرة.

إن هذه التطورات تمثل توجهاً وزخماً ينبغي ألا يضيع سدى. وفي سبيل المضي قدما، نحتاج جميعًا إلى مساعدة وتشجيع السلطة التنفيذية الجديدة ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لتحقيق الأهداف التي حددها ملتقى الحوار السياسي الليبي والحفاظ على الزخم على جميع المسارات الليبية – الليبية، والتي ينبغي أن يتواصل عملها بطريقة تعزز بعضها بعضا. وتقع على عاتق القادة الليبيين مسؤولية إظهار رغبتهم في احترام التعهدات والالتزامات التي تم إقرارها في خارطة الطريق الخاصة بملتقى الحوار السياسي الليبي والتي تتفق مع إرادة الشعب الليبي. وتحتاج القيادة الليبية إلى دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نحو مستمر وموحد في الوقت الملائم.

تتفق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع السلطة التنفيذية المؤقتة في الأولويات الرئيسية التي حددها رئيس الوزراء الدبيبة. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد لدعم السلطة التنفيذية المؤقتة. وتشمل هذه الأولويات إعادة توحيد البلد ومؤسساتها السيادية؛ ودفع عجلة التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ وتقديم الخدمات الأساسية لليبيين على أساس نظام لامركزي؛ والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وتعزيز المصالحة الوطنية الشاملة القائمة على حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ والنهوض بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا؛ وإجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر.

وهناك دعم واسع وقوي في البلد، بما في ذلك الدعم المتنامي من الشباب، لإجراء انتخابات شاملة للجميع في 24 كانون الأول/ديسمبر، والتي ينبغي أن تظل محور اهتمام السلطة التنفيذية المؤقتة الجديدة ومؤسسات الدولة. وفي سبيل إجراء الانتخابات، فإن من الأهمية بمكان أن يكون هناك إطار قانوني دستوري واضح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وتحقيقا لهذه الغاية، توصلت اللجنة الدستورية التي أنشأها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى اتفاق في 12 شباط/فبراير على أساس دستوري مقترح للانتخابات.

ويسلط هذا الاتفاق الضوء على إجراء استفتاء على المقترح الدستوري الذي تم تبنيه في عام 2017. وإن لم يتسن إجراء استفتاء على مسودة الدستور الدائم بناءً على قرار من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومصادقة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، ستُجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية على أساس تعديل الإعلان الدستوري المنبثق عما يسمى بتقرير "لجنة فبراير" لعام 2014، والذي ينص على انتخاب مجلس النواب بالاقتراع العام الحر السري والمباشر، وفقًا لقانون انتخابي صادر عن مجلس النواب بالاتفاق مع المجلس الأعلى للدولة، وعلى انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع العام الحر السري المباشر وبالأغلبية المطلقة للأصوات المدلى بها في نفس تاريخ انتخاب مجلس النواب، وفقًا لقانون يصدر عن مجلس النواب بالاتفاق مع المجلس الأعلى للدولة.

لقد صادق المجلس الأعلى للدولة على الاتفاق، غير أنه لم يتم البت فيه من قبل مجلس النواب بعد – وهي مهمة تمس الحاجة إليها. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري البدء في العمل – دون مزيد من التأخير بشأن قوانين الانتخابات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما ذكره رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن ضرورة اعتماد التشريعات اللازمة للانتخابات في موعد أقصاه 31 تموز/يوليو، حتى يتسنى إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر.

بالتوازي وتماشـيا مع ولاية ملتقى الحوار الـسـياســي الليبي، بدأت اللجنة القانونية للملتقى مداولاتها وقامت بصـــياغة مقترحات من شـــأنها أن توفر إطارًا احتياطيًا، وفي حال الانقســـامات المســـتمرة داخل مجلس النواب دون توصـــلـه إلى قرار في وقت مناســـب يمكن من إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021.

إن استمرار عمل مجلس النواب مستنداً على الزخم الحالي والمؤشرات الإيجابية سيكون ذا أهمية قصوى لإكمال المهام الحيوية التالية بما في ذلك اعتماد الميزانية وقانون الانتخابات والتشريعات الأخرى ذات الصلة اللازمة لإنهاء هذه المرحلة المؤقتة.

إن لحكومة الوحدة الوطنية دورا مميزا في بناء بيئة سـياسـية وأمنية مواتية لإجراء الانتخابات وفي تسـهيل عمل المفوضـية الوطنية العليا للانتخابات من خلال مختلف الوزارات والمؤسـسـات الحكومية ذات الصلة، ومن المهم أن تضمن الحكومة صرف الميزانية الكافية للمفوضية في الوقت المناسب.

تبذل السـلطات الانتخابية الليبية جهودًا جديرة بالثناء لإجراء انتخابات المجالس البلدية على الرغم من الظروف التي المحيطة بتفشي جائحة كوفيد-19 والبيئة الأمنية غير المستقرة. وعقب الانتخابات البلدية التي أجريت خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، تولت ستة مجالس بلدية جديدة مهامها في غرب ليبيا، بما في ذلك في طرابلس، وسيتم إجراء الانتخابات المتبقية بعد شهر رمضان. وستواصل الأمم المتحدة في ليبيا عملها لتعزيز قدرة المجالس البلدية المنتخبة ديمقراطياً على تقديم الخدمات وبناء التماســك الاجتماعي وتحسين حياة الفئات الضعيفة من السكان.

كان انعقاد جلسة مجلس النواب في سرت، بعد التطمينات التي قدمتها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بمثابة الحافز لإعادة تموضــع المقاتلين والمرتزقة الأجانب في ســرت وما حولها، مما أتاح إعادة فتح مطار القرضــابية لوصــول أعضــاء مجلس النواب. غير أنه لا يزال هؤلاء المقاتلون في البلد، وفي الواقع، بالقرب من المدينة. إن انسحابهم من ليبيا سيقطع شوطا طويلا في إعادة بناء وحدة وسيادة البلد وتضميد الجراح العميقة التي سببتها سنوات عديدة من الصراع الداخلي والصراع النشط. يطالب الليبيون بجميع فئاتهم وأطيافهم السياسية بشدة بمغادرة جميع المرتزقة والقوات الأجنبية – وهي دعوات تدعمها السلطات الليبية.

لا تزال إعادة فتح الطريق الساحلي خطوة حاسمة لتحقيق مطّرد ومستدام في حالة التنفيذ التدريجي لاتفاق وقف إطلاق النار. لقد تم إحراز تقدم كبير في إخلاء الطريق الساحلي الذي يربط مصراتة بشرق ليبيا من المتفجرات ومخلفات الحرب بالتنســيق والدعم الفنيين مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. وخلال اجتماعهم الأخير في ســرت في 15 آذار/مارس، وافقت اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 على فتح الطريق في غضون أسبوعين.

نشــرت الأمانة العامة للأمم المتحد في 3 اذار/مارس، فريقًا متقدمًا إلى ليبيا لتقييم الدعم المحتمل للأمم المتحدة لآلية مراقبة وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون. وقد تم إطلاع هذا المجلس على النتائج الأولية في التقرير المرحلي الصـــادر في 22 آذار/مارس. وفي حين أنه لم يتم الانتهاء من عمل الفريق المتقدم بعد، فقد برزت عدد من المتطلبات الأساسية. وتشمل هذه القيادة والملكية الوطنية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، واستمرار الزخم في المسار الأمني الذي يعمل في انسجام معزز بشكل متبادل مع المسارات السياسية والاقتصادية والإنسانية، وتوفير موارد مالية وبشرية

إضافية في الوقت المناسب، باعتبارها ضرورية لضمان الدعم الأمني واللوجستي والتشغيلي لمراقبي وقف إطلاق النار التابعين للأمم المتحدة، وهذا أمر أساسي لنشرهم.

من الضروري أن يأخذ تنفيذ وقف إطلاق النار في الاعتبار التأثير على المدنيين، واستعادة الخدمات الأساسية وحرية الوصول إلى الأسواق وحرية التنقل الآمن. ليس لذلك فقط، بل يجب أن يكون فريق المراقبين متوازنًا وأن يضم النساء والشاب.

وبينما يستمر سريان اتفاق وقف إطلاق النار، هناك تقارير عن استمرار التحصينات وإنشاء مواقع دفاعية على طول محور سرت الجفرة في وسط ليبيا، فضلاً عن استمرار وجود المعدات والعناصر الأجنبية. وتواصل عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام نشاطها في البلد. ومن المهم مواصلة دعم السلطات لمواجهة هذا التهديد المستمر، والعمل ضد الإرهاب الدولي ومحاربة شبكات الجريمة المنظمة التي ابتلي بها البلد. وفي غضون ولاية حكومة الوحدة الوطنية التي تستمر لتسعة اشهر، فانه من المشجع أن نرى عزمها على الشروع في توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية الليبية ونزع سلاح الجماعات المسلحة والميليشيات المختلفة وتسريحها وإعادة دمجها وإصلاح قطاع الأمن الذي يعد أمرًا بالغ الأهمية لاستقرار ليبيا واستقرار منطقة الساحل.

منذ عام 2014، كانت ليبيا تفتقر إلى وجود ميزانية أو كان لها ميزانيتان متوازيتان. وفي 17 آذار/مارس، أعلنت اللجنة المالية في مجلس النواب أنها تسلمت مشروع ميزانية حكومة الوحدة الوطنية البالغ 96 بليون دينار ليبي، والذي يأتي في وقت اتخذت فيه الدولة خطوتها الأولى للتخفيض الحاد لقيمة الدينار. وتشمل الميزانية زيادة رواتب موظفي الدولة بنسبة 20٪، والتي سبق أن وافق عليها المجلس الرئاسي وتشمل أيضًا 1,4 بليون دينار للاستجابة لجائحة كوفيد-19 و 100 مليون دينار ليبي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

وهذا مثال إيجابي على استعادة العمليات العادية للحكومة ومؤسسات الدولة المعاد توحيدها في الاضطلاع بدورها الدستوري، بما في ذلك الدور التشريعي والرقابي للبرلمان الموحد.

وأرحب بإعلان شركة النفط الوطنية الذي أفاد بأن عائدات النفط التي تم حفظها في حساب خارجي، يتم تحويلها الآن إلى المصرف المركزي.

ويواجه البلد أزمة كهربائية حادة هذا الصيف. كما أن هناك مخاطر تهدد أمن المياه في البلد أيضا. وتقدر منظمات الأمم المتحدة أن أكثر من 4 ملايين شخص، من بينهم 1,5 مليون طفل، قد يواجهون الحرمان من الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي إذا لم يتم العثور على حلول فورية وتنفيذها.

كما أن قطاع النفط، بوصفه المصدر الرئيسي للإيرادات والمصدر الأكبر للوظائف، يتطلب استمرار الدعم والاستثمار. ويبلغ حجم ديون ليبيا أكثر من 160 بليون دينار ولديها مليارات أخرى من الالتزامات التعاقدية غير المسددة.

وكان من المشجع أن أسمع من رئيس الوزراء الدبيبة أن السلطات الليبية ستعمل على نحو من شأنه أن يضع معايير عالية للحكم الرشيد والكفاءة والمسؤولية والشفافية والمساءلة فيما تتم مكافحة الفساد وسوء الإدارة.

وفي حين أسفر وقف إطلاق النار عن انخفاض هائل في عدد الضحايا المدنيين، تواصل البعثة توثيق عمليات القتل والاختفاء القسري والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والهجمات ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وجرائم الكراهية. إن حرية التعبير تتعرض للتقويض. ولا تزال مختلف الجماعات المسلحة تعمل دون عائق ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تمر دون عقاب تقريباً. ومن الضروري أيضا أن يتمكن النازحون داخليا من العودة إلى ديارهم وأن يلمس النازحون خارج ليبيا أن الأوضاع باتت آمنة لعودتهم إلى وطنهم.

وفي أعقاب الاكتشاف المقلق للغاية لمقابر جماعية جديدة في ترهونة في وقت سابق من هذا العام، بلغ عدد المقابر الجماعية المكتشفة 101 مقبرة، ولا يزال الوضع الأمني غير مستقر وتزداد حدة التوترات وتزداد تفاقما بسبب الافتقار إلى العدالة والمساءلة. ومن الأهمية بمكان، فرض الاتحاد الأوروبي في 22 آذار/مارس 2021 عقوبات على أعضاء بارزين في ميليشيا الكانيات.

كما أنه من المشجع، إعلان رئيس الوزراء الدبيبة يوم الجمعة الماضي عن توجهه لإطلاق تحقيق بشأن اكتشاف عدد من الجثث في بنغازي.

ولا يزال الاحتجاز التعسفي يشكل مصدر قلق بالغ. وهناك أكثر من 850 8 شخصاً تم احتجازهم تعسفياً في 28 سجناً رسمياً في ليبيا لدى الشرطة القضائية، حيث يقدر أن حوالي 60 إلى 70 في المائة منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نحو 000 10 شخص في مراكز احتجاز خاضعة لسلطة الميليشيات والجماعات المسلحة. وتشير التقديرات إلى أن من بين المحتجزين هناك نحو 480 امرأة، منهم 184 من غير الليبيين، بالإضافة إلى 63 حدثاً وطفلاً. ولا تزال البعثة تتلقى تقارير موثوقة عن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني والتعذيب والاختفاء القسري والقتل خارج القانون والحرمان من زيارات الأسر والمحامين والحرمان من إمكانية اللجوء إلى القضاء.

ويتعين عدم التغاضي عن الاحتياجات الإنسانية المستمرة في ليبيا، ويجب تعزيز الحيز المدني. وقد عاد ما يقدر بـ 000 38 من المشردين إلى ديارهم منذ نهاية كانون الثاني/يناير، إلا أن عمليات العودة لا تزال محدودة بسبب نقص الخدمات الأساسية وأخطار المتفجرات، لا سيما في الأجزاء الجنوبية من طرابلس.

وما زال تأثير جائحة كوفيد-19 يجعل الحياة شاقة للغاية بالنسبة للكثير ممن هم أكثر ضعفاً في البلد. وحتى 21 آذار/مارس، تم الابلاغ عن نحو 300 150 حالة مؤكدة من بينها 487 2 حالة وفاة. وكملاحظة إيجابية، فقد اكتمل وضع خطة وطنية لنشر اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في إطار مبادرة الاستجابة لجائحة كوفيد-19 بدعم من اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية.

في الوقت الراهن لم يتم تمويل سوى 5 في المائة، أي 10 ملايين دولار من إجمالي خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، ما مجموعه 189 مليون دولار. وأشجع الدول الأعضاء على المساهمة بالتمويل لمساعدة نحو 000 450 من الأشخاص الضعفاء المحتاجين.

وفي حين أن أعدادهم لا تزال منخفضة مقارنة بمجموع المهاجرين في ليبيا، فإن عدد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط قد زاد خلال الشهرين الأولين من عام 2021 ولا يزال مستمرا مما يعرضهم لمخاطر الحماية والموت. ففي الفترة من 20 إلى 28 شباط/فبراير، غرق ما يقدر بنحو 56 شخصًا أثناء محاولات العبور. لقد تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين، حيث لا يزال حالياً 858 3 شخصًا

محتجزين في مراكز الاحتجاز الرسمية التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل ظروف سيئة للغاية ودون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة علاوة على تقييد الوصول للمساعدات الإنسانية. ويساور البعثة القلق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون وطالبو اللجوء من جانب أفراد جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة الضالعة في الاتجار بالبشر.

منذ أن توليت مسؤولياتي في أوائل شباط/فبراير، انطلقت سلسلة من الإنجازات التي حققها الليبيون بما يؤكد أنه يمكن التغلب على الانقسامات، التي كانت عصيّة فيما مضى، وذلك بإرادة سياسية حازمة واستجابة لمطالب وتطلعات الشعب الليبي.

وإذ ننظر في أفضل السبل لدعم السلطة التنفيذية المؤقتة الجديدة للنهوض بأولوياتها، يجب أن نأخذ في الاعتبار المخاطر المقبلة، وخصوصاً، أولئك الذين يهدفون إلى تأخير أو عرقلة المسار نحو انتخابات كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، يسرني أن أشير إلى عودة البعثة إلى البلد خلال الشهرين الماضيين، ومنذ تولي القيادة الجديدة للبعثة مهامها، بوجود منسق البعثة السيد رايسيدون زينينغا، والمنسقة المقيمة، منسقة الشؤون الإنسانية السيدة جورجيت غانيون في الميدان، فقد عادت البعثة إلى البلد وتضاعف وجود الأمم المتحدة في ليبيا. وحتى 16 آذار/مارس، بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة الدوليين 112 موظفا، في كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومختلف الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة في طرابلس وبنغازي. وسيكون وجود الأمم المتحدة في الميدان مهماً لدعم أولويات حكومة الوحدة الوطنية. ولكي يتحقق ذلك، ولتتمكن البعثة من تنفيذ الأهداف والمهام المنوطة بها حاليًا ستكون البعثة بحاجة إلى موارد وإمكانات كافية للتعيينات لشغل العديد من الوظائف الشاغرة، بما في ذلك الوظائف الأمنية.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص يان كوبيش على إحاطته. وأود أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

نرحب بآخر التطورات في العملية السياسية في ليبيا. ويعتبر تشكيل سلطة مؤقتة جديدة خطوة نحو الاستقرار. وسيمكّن هذا من بدء الاستعداد للانتخابات في كانون الأول/ديسمبر. ومن المهم كفالة أن تكون العملية شاملة لجميع الأصوات، ولا سيما أصوات النساء والشباب. وفي ذلك الصدد، فإنها تبشر بأن تشغل النساء خمسة مقاعد في مجلس الوزراء الجديد.

ونشعر بالارتياح لاستمرار اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 واتصالاتها مع البعثة والفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الليبي، بما في ذلك إنهاء جميع التدخلات الأجنبية وانسحاب المقاتلين الأجانب وفتح الطريق الساحلي.

لقد عبّرت الأطراف الليبية بوضوح عن رؤيتها لتحقيق السلام ويجب على المجتمع الدولي احترام ذلك. وأحث جميع الجهات المعنية على الإنهاء الفوري للانتهاكات الصارخة لنظام الجزاءات الليبية وسحب جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا. ويجب وقف جميع الأعمال التي تنتهك الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا فورا.

ونرحب بجهود عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لدعم تنفيذ حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن. وتعمل عملية إيريني بشكل صارم بموجب الإذن الممنوح لها من مجلس الأمن، وتتسم أنشطتها بالحياد وتقدم مساهمة مهمة في تنفيذ نظام الجزاءات.

وتؤيد إستونيا إنشاء آلية موثوقة وواقعية وفعالة لرصد وقف إطلاق النار وتعمل تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرحب بالاجتماع الأول المعقود بين فريق الأمم المتحدة المتقدم لإعداد آلية وقف إطلاق النار واللجنة العسكرية المشتركة 5+5. كما نشكر الأمين العام على تقريره المرحلي عن رصد وقف إطلاق النار في ليبيا والتوصيات الواردة فيه (انظر S/2021/281). ومن المهم الآن المضي قدما في وضع ترتيبات عملية كي يتسنى تشغيل عنصر الرصد التابع للبعثة.

ومن المهم اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز بناء الثقة بين الأطراف الليبية والمجتمع الليبي. ويشمل ذلك إجراء تحقيق شامل في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القتل الجماعي والتعذيب والاختفاء القسري وكفالة العدالة للضحايا. ومن المهم استئصال ثقافة الإفلات من العقاب والتركيز على المساءلة. وهذه الإجراءات ضرورية لتحقيق السلام والأمن والمصالحة على نحو مستدام. ولدعم هذا الهدف، قرر الاتحاد الأوروبي مؤخراً فرض جزاءات محددة الهدف على شخصين مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في الميدان. وإن من دواعي القلق الشديد القطوعات المتكررة والمتعمدة في كثير من الأحيان لإمدادات المياه والكهرباء والأوضاع المزرية وتعرض المهاجرين

وطالبي اللجوء بشكل مستمر للعنف. وندعو السلطات إلى إيلاء اهتمام وثيق لتلك المسائل واتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف معاناة المدنيين.

ومن المهم الإشارة إلى أن العملية السياسية الجارية تحت مظلة الأمم المتحدة وعملية برلين تظلان الإطار الدولي الوحيد المقبول لدعم الليبيين في تحقيق السلام الدائم.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل ليان كوبيش على إحاطته، وأؤكد له مجددا دعم فرنسا الكامل.

إن لدينا فرصة في الأسابيع والأشهر المقبلة لتحقيق السلام الدائم في ليبيا. لقد أُحرز تقدم كبير في الأشهر الأخيرة، لا سيما بفضل جهود الوساطة التي بذلتها الأمم المتحدة، ولا يمكننا أن نفشل بعد عشر سنوات من استمرار النزاع الدموي.

ورحب مجلس الأمن مؤخرا بتصويت البرلمان على الثقة لإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي ستتولى قيادة البلد إلى إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويجب الوفاء بهذا الموعد النهائي. ويجب على الأمم المتحدة أن توفر الخبرة والمساعدة اللازمة لضمان إجراء هذه الانتخابات. ويجب التوصل إلى اتفاق يوفر أساسا قانونيا لها.

ترحب فرنسا بالتقدم المحرز في مشاركة المرأة في ممارسة الحكم. وآمل أن تتيح انتخابات كانون الأول/ديسمبر فرصة للمضي قدما.

ولتمكين الشعب الليبي من اختيار ممثليه بحرية، من الضروري ضمان وقف إطلاق النار في الأجل الطويل. وأود أن أشدد على أربع نقاط فيما يتعلق بهذا الجانب الأمني.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يستجيب لمطلب الليبيين وأن يتخذ دون مزيد من التأخير مشروع قرار يأذن للبعثة بنشر آلية موثوقة لمراقبة وقف إطلاق النار. وستمكننا مقترحات الأمين العام، التي يكملها المبعوث الخاص بعد نشر فريق التقييم المتقدم من الإسراع في المضي قدما. ومن الضروري أن تحقق تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق نجاحا فوريا. وستكون هذه مهمة أولى هامة لآلية الرصد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر على وجه الخصوص إعادة فتح جميع الطرق، بما في ذلك الطريق الساحلي.

ثانيا، يجب على القوات الأجنبية والمرتزقة الموجودين في ليبيا الانسحاب من دون مزيد من التأخير، كما طلبت الأطراف الليبية. كان الليبيون قد حددوا مهلة 90 يوما، ولكن مر الآن أكثر من 150 يوما منذ طرح هذا الطلب.

ثالثا، يجب وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا، ويجب احترام حظر الأسلحة احتراما كاملا. إن التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2021/229) مدعاة للقلق الشديد. وأود أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي يقدم مساهمته الكاملة في الاستقرار في ليبيا، بنشر القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، المعروفة باسم عملية إيريني، التي تعمل بحياد وفي امتثال لقرارات مجلس الأمن. وندعو دول العلم إلى العمل وفقا للقرار 2292 (2016)، وبالتالي التعاون مع عملية إيريني.

رابعا، يجب نزع سلاح الميليشيات كجزء من عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في جيش ليبي موحد. يوفر اتفاق 23 تشرين الأول/أكتوبر آفاقا هامة في هذا الصدد.

وعلى المدى الطويل، يتطلب بناء السلام التصدي لتحديين رئيسيين. أولا، يجب أن يكون هناك توزيع عادل للموارد الاقتصادية لصالح الجميع. وعلى المدى القريب، من الضروري التوصل إلى اتفاق بشأن

المناصـب الرئيسـية، بهدف توحيد المؤسـسـات الليبية. ويجب أيضـا مواصـلة مكافحة الإفلات من العقاب، ويجب معاقبة المسـؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني. وفرنسـا مسـتعدة لمكافحة الاتجار بالبشر في ليبيا، الذي شمل العديد من اللاجئين والمهاجرين.

وإلى جانب ألمانيا، اقترحت فرنسـا إخضـاع المتجر من الزاوية، أسـامة الكوني إبراهيم، لجزاءات. ومن الملح أن يمضـي مجلس الأمن قدما في فرض هذه الجزاءات. وفرنسـا مسـتعدة لاقتراح إدراج أفراد أو كيانات أخرى مذنبين بالاتجار بالبشر في قائمة الجزاءات.

إن فرنسا أكثر استعدادا والتزاما بالسلام في ليبيا من أي وقت مضى. وستواصل العمل بلا كلل مع شـركائها الأوروبيين لتحقيق هذه الغاية. وكما أعلن رئيس الجمهورية، فإن فرنسـا سـتعيد فتح سـفارتها في طرابلس يوم الاثنين المقبل.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرمورتي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص يان كوبيش على إحاطته. وأرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لليبيا، طاهر السني، في جلسة اليوم.

لقد أدت التطورات التي حدثت في الأشهر الأخيرة نحو تنفيذ خريطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي واتفاق وقف إطلاق النار إلى زيادة التوقعات في ليبيا، وذلك عن حق. إن انتخابات مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء، وتشكيل حكومة جديدة، وتأييد حكومة الوحدة الوطنية في الدورة الموحدة لمجلس النواب في سرت في وقت سابق من هذا الشهر، يمكن أن تساعد ليبيا على فتح صفحة جديدة في النزاع المستمر منذ عقد في البلد. ونرحب بهذه التطورات الإيجابية والمشجعة.

ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن اتفاق وقف إطلاق النار الليبي صامد إلى حد كبير، على الرغم من عدم الاستجابة لدعوات مجلس الأمن لانسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب. وأمام حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت حديثا تحديات هائلة، بما في ذلك إجراء الانتخابات بحلول نهاية العام. وبشكل عام، يوفر الوضع الحالي أسبابا تدعو إلى التفاؤل الحذر بشأن ليبيا في الأيام المقبلة.

بعد مرور عشر سنوات على بدء الأزمة في ليبيا، تتاح لنا الآن فرصة فريدة لعودة البلد إلى السلام والاستقرار بما يتماشى مع تطلعات ورغبات الشعب الليبي. ومهمة المجلس في مواصلة النهوض بالعملية السياسية مهمة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الملاحظات التالية.

أولا، نود أن نكرر التأكيد على أن التسوية السلمية من خلال الحوار والمشاورات الشاملة للجميع والموسعة، مع مراعاة الشواغل والتطلعات المشروعة لجميع أصحاب المصلحة في ليبيا، هي السبيل الوحيد للمضي قدما. ويجب أن تستمر الوتيرة الحالية لتنفيذ خريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي من دون عوائق. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن اعتماد التشريعات الانتخابية في الوقت المناسب من قبل الهيئات الدستورية في ليبيا أمر حيوي الأهمية للعملية الانتخابية. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين ومع ليبيا لكفالة إجراء الانتخابات بسلاسة، وبطريقة نزيهة وشفافة، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لتقديم أي مساعدة قد تحتاجها ليبيا في هذه العملية.

ثانيا، يجب حماية سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ولذلك يجب أن تكون عملية السلام بقيادة ليبية ويتولى الليبيون زمامها على نحو كامل، دون إملاءات أو تدخل خارجي.

ثالثا، لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يكفلا تنفيذه بالكامل. وتؤيد الهند دور الأمم المتحدة في تنفيذ الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار على النحو الذي طلبته الأطراف الليبية. وقد اطلعنا على تقرير الأمين العام عن مقترحات تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فيما يتعلق بآلية رصد وقف إطلاق النار (انظر S/2021/281). ونقوم حاليا بدراسة التقرير وسنعمل مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن السبيل قدما.

رابعا، من دواعي القلق الشديد أنه على الرغم من الأحكام الواضحة في اتفاق وقف إطلاق النار والدعوات المتكررة من مجلس الأمن، لا يزال المقاتلون والمرتزقة الأجانب موجودين على الأراضي الليبية.

من الضـــروري أن يغادر هؤلاء المقاتلون ليبيا حتى يتسـنى مضـــي عملية الســلام قدما دون تدخل خارجي. وينبغي ألا نسمح لـ "المفسدين" – البلدان الأجنبية التي تتدخل، وكذلك المرتزقة والمقاتلين الأجانب – بعرقلة تقدم البلد نحو السلام والاستقرار.

خامســـا، يوضـــح التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2021/229) أن أحكام الجزاءات تنتهك انتهاكا صـــارخا، ولا ســيما تلك المتعلقة بحظر الأســلحة. وتشــكل هذه الانتهاكات تهديدا خطيرا للســـلام والاستقرار في ليبيا. كما أعربنا عن قلقنا الشـديد إزاء المقالات الإخبارية والتكهنات في وسـائط الإعلام التي تعكس بعض محتويات التقرير النهائي. هذا الإفصـــاح غير المأذون به يقوض مصـــداقية نظام الجزاءات. ويتعين على مجلس الأمن أيضا أن ينظر في الخيارات المتاحة لمعالجة مسألة إدارة الأموال المجمدة.

سادسا، يجب أن نكفل عدم السماح للقوى والمنظمات الإرهابية بالنهوض مرة أخرى في ليبيا، لأن ذلك قد يؤدي إلى تأثير متعاقب في جميع أنحاء المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

تتمتع الهند بعلاقات وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا، تدفعها شـــركات القطاعين العام والخاص في الهند بما يساهم في الاقتصاد الليبي. كما ساهم الوجود الكبير للشتات الهندي في المجتمع الليبي. إن مصنع الصلب ومحطات الطاقة وخطوط نقل الطاقة وخطوط أنابيب النفط التي بنتها الشركات الهندية تساهم بشكل إيجابي في الاقتصـــاد الليبي حتى يومنا هذا. وقد ســـاعد وجود المهنيين الهنود في القطاعات الحيوية مثل النفط وصناعة الصلب والتعليم والصحة المجتمع الليبي واقتصاده على التغلب على صعوبات العزلة الدولية السابقة. ولذلك نود أن نرى عودة السلام والاستقرار إلى ليبيا. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم ليبيا والشعب الليبي في مســـاعيهما لتحقيق الســـلام الدائم في البلد. ولهذه الغاية، نتطلع إلى العمل مع حكومة الوحدة الوطنية لتوفير المساعدة في بناء القدرات والتدريب للمسؤولين في الحكومة الليبية والأشخاص في المجالات المحددة بصورة تشاركية.

المرفق الخامس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

شكراً جزيلاً لك سيدتي الرئيسة، وأريد أيضاً أن أرحب بالمبعوث الخاص يان كوبيش وأشكره على إحاطته المقدمة هذا الصباح.

كان تأييد مجلس النواب لحكومة الوحدة الوطنية في 10 آذار/مارس خطوة محمودة بالفعل نحو توحيد المؤسسات والمصالحة الوطنية.

وترحب أيرلندا بالحدث السياسي التاريخي - كما سماه يان كوبيش هذا الصباح - المتمثل في أداء الحكومة رسمياً اليمين الدستورية في 15 آذار/مارس، فضلاً عن التزامها الراسخ بإجراء انتخابات شاملة للجميع في 24 كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن تولي الحكومة الجديدة الأولوية القصوى للتحضير لتلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية الحرة والنزيهة.

إن أيرلندا وشركاءها في الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة بأي طريقة ممكنة.

ونتمنى التوفيق لرئيس الوزراء الدبيبة وحكومته ومجلس الرئاسة. ونثني على رئيس الوزراء السابق السراج لقيادته وتيسيره لانتقال سلس للسلطة.

يجب على الحكومة الجديدة الآن أن تعمل معاً لتوفير خدمات أساسية محسنة، ولا سيما الرعاية الصحية وتوفير الكهرباء. فهذا سيثبت للشعب الليبي نفسه أنه سيستفيد بشكل مباشر من التغيير السياسي.

وترحب أيرلندا بتعيين النساء في المناصب الوزارية العليا. ونأمل في أن يتحقق هدف الـ 30 في المائة الذي حدده منتدى الحوار السياسي الليبي في أقرب فرصة ممكنة. وكما قالت ممثلات المرأة أنفسهن في المنتدى، يجب أن نكفل تمكين المشاركة السياسية للمرأة وفعاليتها، وكذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة.

وتحث أيرلندا الحكومة الليبية على إعادة هيكلة وحدة تمكين المرأة وتفعيلها وكذلك على كفالة تزويدها بما يكفي من الموظفين والموارد.

وتشجع أيرلندا أيضاً الحكومة الليبية على تيسير تهيئة بيئة عمل آمنة للمجتمع المدني كله لكي يضطلع بعمله الحيوي بحرية وفعالية.

وأود أن أشكر الأمين العام وفريقه على التقرير المتعلق بالتحضيرات لمراقبة وقف إطلاق النار (S/2021/281)، الذي نعلم الآن أنه يجب أن يكون عملية بقيادة ليبية. ونرحب بالانفتاح على أن يكون هناك مراقبون من الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى.

ونحث على اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إعادة فتح الطريق الساحلي من سرت وتهيئة الظروف اللازمة لنشر آلية الرصد نفسها حول سرت على نحو آمن وفعال.

وينبغي للمجلس أن يكفل إدماج ترتيبات رصد وقف إطلاق النار المقترحة إدماجاً كاملاً في منظور جنساني، ونشجع على مواصلة الحوار مع المنظمات النسائية بشأن تلك النقطة.

وتؤكد أيرلندا من جديد ضـــرورة التنفيذ الفعال لجميع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما الانسحاب الفوري لجميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب.

وأرحب بنشـر تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا المنشـأ بموجب قرار مجلس الأمن 1973 (2011) (S/2021/229)، وأكرر في هذا الســـياق دعوتنا إلى إنهاء انتهاكات حظر الأســـلحة الذي فرضـــته الأمم المتحدة.

وكما أقر فريق الخبراء، فإن العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني) قد قدمت الدعم للتحقيقات التي يجريها الفريق. تعمل عملية إيريني بنزاهة ووفقاً لقرارات هذا المجلس ذات الصلة.

وتدعو أيرلندا إلى إحراز مزيد من التقدم على مســـار حقوق الإنســـان. وينبغي للمجلس أن يبرز الحاجة إلى المساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بالمذابح التي وقعت في ترهونة، وكذلك العمل الموثق الذي تقوم به منظمات حقوق الإنســـان وحكومة الوفاق الوطني. وتؤيد أيرلندا بقوة عمل بعثة الأمم المتحدة المســـتقلة لتقصـي الحقائق بشأن ليبيا وترحب بالرغبة التي أعربت عنها الحكومة الليبية في المشاركة والتعاون مع بعثة تقصي الحقائق.

وينبغي للمجلس أن يدين التهديدات والاعتداءات وعمليات القتل الموجهة إلى القيادات النســـائية، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان.

ويشـاطر بلدي الشـواغل إزاء اسـتمرار احتجاز المهاجرين في مراكز غير رسـمية ويحث السـلطات الليبية على اتخاذ مزيد من الإجراءات. ونحث أيضـــاً على وصـــول المنظمات الإنســـانية الدولية إلى هذه المراكز. وندعو الســـلطات الليبية إلى اتخاذ تدابير لحماية المحتجزين الذين يعانون من العنف الجنســـي والجنسـاني أو المعرضـين لخطر العنف وتقديم المسـاعدة لهم، بما في ذلك نقل المحتجزات إلى مرافق تضـم عدداً كافياً من الحارسات.

وينبغي للمجلس أيضـاً أن يحث السـلطات الليبية على اعتماد تشـريعات لمكافحة الاتجار بالبشـر، ويمكننا أن نعمل، بدعم من الأمم المتحدة، على تعزيز مؤســســات ســيادة القانون الليبية لضــمان إمكانية التحقيق في ادعاءات العنف الجنسي والجنساني بفعالية ومقاضاة مرتكبيها.

وفي الختام، أود أن أقول إن هذا وقت الأمل والتوقعات لأبناء الشـــعب الليبي. ونحن على ثقة بالتزامهم بالسـير على الطريق الصـعب نحو مسـتقبل سـلمي لجميع الليبيين. ونقف على اسـتعداد لبذل كل ما في وسعنا لدعم الشعب الليبي في الوصول إلى تلك الوجهة التي يستحقها عن جدارة، كما قال يان كوبيش هذا الصباح، مع الإرادة السياسية الحازمة والاستجابة لرغبات الشعب الليبي نفسه.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

يتقدم وفد كينيا بالشكر للسيد يان كوبيش، المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته. ونهنئه بما أنها المرة الأولى التي يقدم فيها إحاطة إلى المجلس منذ توليه منصبه، ونؤكد له دعمنا وتعاوننا. وأرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لليبيا، طاهر السني، في هذه الجلسة.

ما كان للمحطات الهامة التي نحتفل بها اليوم أن تتحقق لولا قدرة الشعب الليبي على الصمود ودفعه القوي. ولذلك تشيد كينيا بالشعب الليبي لالتزامه الثابت بالسلام في بلده.

ونهنئه على تشكيل حكومة وحدة وطنية. ونرحب بحقيقة أن هذا يمثل تطوراً هاماً في تمثيل المرأة في المناصب العليا، بما في ذلك وزارتي الخارجية والعدل.

تتحمل الحكومة المنشأة حديثاً مسؤولية تحقيق تطلعات الشعب الليبي، كما أوضح رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة، بما في ذلك إجراء الانتخابات الوطنية المقررة في 24 كانون الأول/ديسمبر، واستعادة الخدمات في جميع أنحاء ليبيا، وضمان رحيل المقاتلين والمرتزقة الأجانب، وإنعاش الاقتصاد والمصالحة الوطنية.

وتشيد كينيا بالسيدة ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة السابقة بالنيابة للأمين العام، وبجميع أصحاب المصلحة – بما في ذلك البلدان المجاورة، ولا سيما تونس – على الأدوار التي قاموا بها في مساعدة عملية السلام في ليبيا على الوصول إلى ما هي عليه اليوم.

ولحماية هذه المكاسب والحفاظ على الزخم الحالي بات من المهم أن يواصل مجلس الأمن التكلم بصوت قوي وموحد دعماً لعملية السلام. وقد صدرت البيانات الرئاسية في شباط/فبراير وآذار/مارس في الوقت المناسب. ونعتقد أن من شأن صوت أقوى في أي قرار أن يبعث برسالة مدوية إلى أصحاب المصلحة لكي يبقوا على مسار عملية السلام التي تقودها ليبيا وتملك زمامها.

وحتى ونحن نحتفل بالتطورات الإيجابية، لا تزال كينيا تشعر بالقلق إزاء استمرار وجود المقاتلين الأجانب والمرتزقة الذين لا يضيفون قيمة إلى السعي لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا والمنطقة. لذلك فإننا نواصل الدعوة إلى خروجهم، تمشياً مع اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ومن المخاطر المرتبطة بالمقاتلين الأجانب انتشار الأسلحة ووقوعها في أيد غير أمينة، ليس في ليبيا وحدها ولكن أيضا في البلدان المجاورة. وما زالت كينيا تصر على ضرورة وجود برنامج منسق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطريقة تتوافق مع انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة. ومن أجل النجاح المستدام لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي أن يتم بالتعاون والتنسيق مع الدول المجاورة والاتحاد الأفريقي.

وتشعر كينيا أيضا بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حظر الأسلحة. ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على ضرورة احترام حظر الأسلحة ومحاسبة جميع المنتهكين.

ونلاحظ تقرير الأمين العام عن الفريق المتقدم (انظر S/2021/281) وحقيقة أنه لم ينته من عمله. ونحن حريصون على تلقي التقرير الكامل للفريق قريبا، حيث أن المجلس سيستنير به في اتخاذ قراره بشأن شكل الدعم الذي ينبغي أن تقدمه الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على ضرورة أن تدعم الأمم المتحدة آلية مراقبة وقف إطلاق النار في ليبيا. وتؤيد كينيا أيضا توسيع ولاية البعثة لتشمل عنصرا لمراقبة وقف إطلاق النار، بما في ذلك طلب اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 نشر مراقبين دوليين غير نظاميين وغير مسلحين تحت رعاية الأمم المتحدة.

أخيرا، يجب إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية لضمان الحفاظ على ثمار السلام. ومع إنشاء مجلس الوزراء وانعقاد مجلس النواب واستمرار الحوارات، فقد أصبحت الظروف مهيأة.

وترحب كينيا بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي في النهوض بالمصالحة الوطنية، تعزيزا لعملية السلام. ولذلك، نتوقع تعاونا وثيقا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

أود في البداية أن أرحب بالمبعوث الخاص يان كوبيش. وأشكره على إحاطته بشأن الحالة في ليبيا وأعرب عن دعم المكسيك له في مسؤولياته الجديدة والصعبة. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لليبيا، المشارك معنا في هذه الجلسة.

ترحب المكسيك بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية مؤخرا برئاسة رئيس الوزراء عبد الحميد محمد الدبيبة، وهي خطوة حاسمة نحو توحيد المؤسسات وإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر. ومن خلال إدماج ممثلين من مختلف مناطق البلد، ستتغلب هذه الحكومة على الانقسامات التي أشعلت نيران النزاع الليبي في الماضي القريب وستفتح آفاقا جديدة لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

كما أن تعيين خمس نساء في الحكومة الليبية الجديدة، بعضهن في مناصب رئيسية، مثل وزارة الخارجية ووزارة العدل، يمثل أيضا خطوة هامة إلى الأمام. غير أننا يجب أن نعترف بأن هذا العدد يقل عن نسبة الثلاثين في المائة المتفق عليها في خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي. ومن دواعي القلق كذلك الخطاب المعادي للمرأة الذي انتشر مؤخرا على شبكة الإنترنت، والذي يدعو إلى مهاجمة بعض هؤلاء النساء. وينبغي أن يكون هناك رد عاجل من السلطات المعنية لوقفه.

إن هذا الوضع يذكرنا بالتحديات الهائلة التي ما زلنا نواجهها في ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة ومجدية ومتساوية في الحياة السياسية في ليبيا. وللمضي قدما في هذا الاتجاه، من المهم كفالة نشر الفريق الاستشاري المعني بحماية المرأة، حسبما ينص القرار 2542 (2020)، المتخذ في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، في الوقت المناسب حتى يتمكن من دعم المرحلة التنظيمية للعملية الانتخابية. وتوضح التقارير السابقة للأمين العام أن النساء المشتغلات بالعمل السياسي يمثلن أهدافا للهجمات والتهديدات. ويمكن أن يساعد مستشارو الحماية في الحد من تلك المخاطر وأن يكافحوا، بالتعاون الوثيق مع القضاء الليبي، الإفلات من العقاب على العنف ضد المرأة.

وتلاحظ المكسيك التقرير الذي أعده الفريق المتقدم بهدف إنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار، على النحو الذي طلبته الأطراف الليبية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونعتقد أن إحدى الأولويات تتمثل في أن تساعد هذه الآلية على المدى القصير في حل النزاعات المتعلقة بتنفيذ وقف إطلاق النار من أجل منع أي نزاع منفرد من تعريض التقدم المحرز حتى الآن للخطر. كما نتفق مع الأمين العام في تقريره (انظر S/2021/281) بشأن أهمية استخدام الآلية لبناء الثقة بين الأطراف.

وفي الوقت نفسه، ومن أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار، يجب على بلدان المنشأ أن تعيد مقاتليها الموجودين في ليبيا إلى وطنهم ويجب إنفاذ حظر الأسلحة بصرامة. وللأسف، فإن آخر تقرير لفريق الخبراء المعني بليبيا (انظر S/2021/229) يبين عدم إحراز تقدم في أي من هذين المجالين على الرغم من أنهما التزامان رئيسيان في اتفاق وقف إطلاق النار.

وعلاوة على ذلك، تعتقد المكسيك أن من الضروري تنسيق الجهود الرامية إلى تيسير مغادرة المرتزقة الأجانب مع البلدان المجاورة لليبيا، التي يأتي منها عدد كبير من هؤلاء المقاتلين. وبهذه الطريقة،

يمكن منع تطورات النزاع الليبي من التأثير سلبا على الحالة الهشة لدول المنطقة من خلال تدفقات جديدة من الأسلحة والمقاتلين.

أخيرا، أود أن أكرر الدعوة الموجهة إلى السلطات الليبية لمعالجة حالة الفئات الأكثر ضعفا على سبيل الأولوية. ويجب ضمان وصول السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من دون قيود. ونشعر بالقلق على نحو خاص إزاء ضعف ما يقرب من 000 350 مهاجر ولاجئ في ليبيا. وتدعو المكسيك الحكومة الجديدة إلى اتخاذ تدابير لإغلاق مراكز الاحتجاز غير القانونية ومعاقبة مرتكبي التجاوزات التي يتعرض لها المهاجرون.

ونعتقد أن تحقيق العدالة لضحايا الفظائع التي ارتُكبت خلال النزاع شرط ضروري للمصالحة الوطنية في ليبيا وأساس للسلام الدائم.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

بعد سنوات من الجمود، دخلت الحالة في ليبيا عهدا جديدا، استرشد بمؤتمرات دولية، كمؤتمر برلين، وبمبادرات البلدان المجاورة، وكلها مدفوعة بإرادة الأطراف السياسية الليبية لتغيير مصير شعبهم. ومن حسن الحظ في هذا السياق، تولي السيد يان كوبيش مهامه بصفته مبعوثا خاصا للأمين العام إلى ليبيا. إن المعلومات المباشرة التي قدمها لنا للتو تسمح لنا بتقييم الحالة في ليبيا من حيث التقدم المحرز والتحديات التي لا يزال يتعين التغلب عليها.

إن التقدم المحرز في عملية الخروج من الأزمة في ليبيا هو مجرد تعويض للعديد من الأطراف الفاعلة وفي مقدمتها الليبيون أنفسهم على التزاماتهم المشتركة والتكميلية، والذين أثبتوا للعالم أنهم قادرون على الحوار والتفاهم والمضي قدما معا، عندما يترك لهم التدخل حيزا وفرصة كافيين.

وهنا أقتبس المقولة الشهيرة للفيلسوف الإسباني سينيكا، الذي قال "إذا كان الرجل لا يعرف إلى أي ميناء يبحر، فكل الرياح تكون غير مواتية". واليوم تعرف ليبيا إلى أين تريد أن تذهب: وهي تعلم أن عليها أن تنظم انتخابات حرة وذات مصداقية بحلول نهاية هذا العام؛ وهي تعلم أن تلك الانتخابات لا يمكن أن تجري بدون إحلال السلام وتحقيق المصالحة بين جميع الليبيين، وبدون استبعاد أي أحد؛ كما أنها تعلم أن الأمر بيد الليبيين أنفسهم، وشعورهم بالالتزام وتعهدهم باستقرار ووحدة بلدهم، من أجل التوصل إلى الحل الأكثر ديمومة للأزمة الخطيرة التي مر بها بلدهم.

ولأن الليبيين يعرفون اليوم إلى أين يريدون الذهاب، فقد تمكنوا، بدعم من الكثيرين بيننا، من الخروج من جنيف بتوافق في الآراء بشأن السلطات الانتقالية، التي تم تشكيلها الآن. إن تولي السيد محمد المنفي منصب رئيس المجلس الرئاسي والسيد عبد الحميد محمد الدبيبة رئاسة الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية، هما تطوران إيجابيان كبيران ينبغي الترحيب بهما. وتعكس الثقة التي وضعها البرلمان في رئيس الوزراء والخطوات التي اتخذها بالفعل، بما في ذلك تشكيل حكومة الوحدة، التي تضم خمس نساء، تشغل اثنتان منهن حقيبتين استراتيجيتين، حقيقة أن الليبيين يعرفون الآن إلى أين هم ذاهبون.

والأمر متروك الآن للمجلس والمجتمع الدولي للمساعدة على عدم خروج العملية الليبية عن مسارها. ومن أجل استمرار استفادة هذه العملية من الرياح المواتية، يجب أن تتجه صوب إجراء الانتخابات كما هو مقرر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وسيتعين على الأمم المتحدة، من خلال المبعوث الخاص، أن تحشد كل الدعم الذي تحتاجه ليبيا لكي تنجح في اتخاذ تلك الخطوة الهامة.

وينبغي للبلدان المجاورة من جانبها، بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي، القيام بدون المزيد من التأخير، بإرساء الأسس لعقد منتدى المصالحة الوطنية. وللحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي، يجب أن ندعم السلطات المؤقتة في تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات، فضلا عن توجيه تحذيرات جدية إلى جميع الذين قد يميلون إلى إخراج العملية الانتخابية عن مسارها أو تقويض الوحدة الوطنية التي تم تحقيقها بشق الأنفس.

ويرى وفد بلدي أنه يتعين على مجلس الأمن، بعد أن عرفت ليبيا الآن إلى أين هي ذاهبة، أن يعتمد مشـــروع قرار يؤطر العملية الجارية، والذي ســـيكون بمثابة خريطة طريق لمختلف الأطراف الفاعلة. ويأمل بلدي أيضـــا أن يرى دعما لدعوة الأمين العام منح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الولاية والوســائل المناسبة لضمان نشر مراقبين من أجل كفالة احترام وقف إطلاق النار في جميع أنحاء الأراضي الليبية.

وفيما يتعلق بالأمن، يشجع النيجر الأطراف الليبية على مواصلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار من خلال آلية الرصـــد، بما في ذلك الأولويات التي حددتها اللجنة العســـكرية المشـــتركة 5+5، ولا ســـيما فتح الطرق، وانسحاب الوحدات الأجنبية، وحل النزاع.

ونرحب بنشر الفريق المتقدم، الذي سيساعد على إرساء الأسس لعنصر قابل للتوسع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، دعما للجنة العسكرية المشتركة، لرصد وقف إطلاق النار المذكور آنفا، مع مراعاة المناقشات الجارية بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

ونظل نشعر بقلق بالغ إزاء وجود المرتزقة وغيرهم من المقاتلين الأجانب، فضـلا عن عدم الامتثال حتى الآن لحظر الأسلحة. ويخشى النيجر أن يرى هؤلاء المرتزقة والمقاتلين الأجانب ينتشرون عبر الحدود التي يسهل اختراقها في البلدان المتاخمة لليبيا إذا لم يتم إنشاء آلية لرصد انسحابهم بأكبر قدر من العناية. ولذلك، من الضـروري اتخاذ تدابير لتجنب تكرار آخر لما سـاهم إلى حد كبير في انعدام الأمن الذي واجهته بلدان الساحل في بداية النزاع الليبي في عام 2011.

ويرى وفد بلدي أن وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيكون مفيدا للإشراف على انســـحاب المقاتلين والحيلولة دون أن تصـــبح عودتهم مصـــدرا آخر للقلق لحكومات بلدانهم الأصـــلية أو البلدان المجاورة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنســـانية، التي أصـــبحت أكثر إثارة للقلق مع اكتشـــاف نوع جديد من مرض فيروس كورونا في مدينة مصراتة مؤخرا، يكرر النيجر الإعراب عن قلقه إزاء الظروف المعيشية للمهاجرين. ونؤكد من جديد ضرورة استعراض السياسة المتعلقة بإنزال المهاجرين واللاجئين الذين يتم إلقاء القبض عليهم في البحر على الأراضي الليبية.

وفي الختام، حان الوقت لتقييم ومواءمة إجراءاتنا. ويجب أن نعيد التفكير في اســـتراتيجياتنا للتدخل وننسقها حتى يتمكن الليبيون من قيادة عملية استقرار بلدهم.

ونحن في النيجر نأمل بشدة أن نرى ليبيا وشعبها، اللذين عصفت بهما سنوات عديدة من النزاع، يواصلان الاستفادة من الرياح المواتية، ورؤية بناتها وأبنائها سعداء، وجيرانها غير مضطربين، والمنطقة آمنة ومستقرة، وجميع المبادرات الجارية متوجة بالنجاح، مما يسمح لليبيا باستعادة مجدها السابق.

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر المبعوث الخاص كوبيش وأهنئه على توليه هذا المنصب الهام.

منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن ليبيا (انظر S/2021/97)، شهدنا مزيدا من التقدم المشجع على المسار السياسي. ونرحب بحكومة الوحدة الوطنية الجديدة، بقيادة عبد الحميد محمد الدبيبة. وهذا تطور إيجابي ولكنه مجرد خطوة أولى في العملية نحو التوصل إلى حل سياسي في ليبيا. ومن المهم للغاية أن تعطي الحكومة المؤقتة الأولوية للتدابير الهامة بالنسبة لحياة الشعب الليبي اليومية، مثل استعادة خدمات المياه والكهرباء والرعاية الصحية الأساسية.

وتؤيد النرويج تأييدا كاملا الشعب الليبي في سعيه إلى تحقيق السلام والمصالحة من خلال عملية سياسية شاملة للجميع. وينبغي الآن توجيه الجهود نحو الانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر وتأمين الشرعية لحكومة ليبية من خلال الخيار الديمقراطي للشعب. وثمة أهمية كبيرة لاحترام نزاهة العملية السياسية وإسهام الجهات الفاعلة الدولية فيها على نحو بناء وبحسن نية.

إن حقيقة أن وقف إطلاق النار لا يزال صامدا علامة إيجابية. غير أن الحالة العسكرية الراسخة غير مستدامة على المدى الطويل. وهناك حاجة إلى حل سياسي شامل وجامع للخروج من المأزق العسكري. وتتمثل خطوة أولى هامة في إعادة فتح الطريق الساحلي. وترتبط ضرورة مغادرة المقاتلين والمرتزقة الأجانب للبلد، وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بذلك ارتباطا وثيقا.

هناك حاجة إلى عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين الأجانب العائدين بغية تجنب انتشار عدم الاستقرار في المنطقة. وأود أيضا أن أكرر تأكيد التزام جميع البلدان باحترام حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس.

وكما يبين تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا بوضوح (انظر S/2021/229)، هناك انتهاكات سافرة ومنهجية للحظر. ويعزز ذلك الجانبين ويؤجج النزاع. ترحب النرويج بالتقرير المرحلي المتعلق بالآلية المقترحة لرصد وقف إطلاق النار في ليبيا (انظر S/2021/281). ونحن نؤيد دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذه الآلية، ونتطلع إلى مناقشات المجلس بشأن هذه المسألة. وكما يؤكد التقرير، ينبغي أن تكون الآلية بقيادة ليبيا وملكيتها.

أنتقل الآن إلى مسألة تبعث على القلق المتزايد. يساور النرويج القلق إزاء عدم المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على المقابر الجماعية التي اكتشفت في ترهونة. ونحث حكومة الوحدة الوطنية على التحقيق مع المسؤولين عن ذلك ومحاكمتهم بدون تأخير، والتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية. ويجب تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، كما يجب إتاحة وصول بعثة تقصي الحقائق الدولية إلى ليبيا لإجراء تحقيق شامل.

وأود أن أنهي بياني بالتأكيد على ضرورة توجيه مجلس الأمن رسالة قوية وواضحة بشأن العملية السياسية. هناك العديد من المفسدين، وستكون هناك عدة عقبات في المستقبل. ولذلك، ينبغي ألا يكون هناك شك في دعم مجلس الأمن لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ولعملية الانتخابات. ومن مسؤوليتنا، كأعضاء في المجلس، أن نقدم إلى الليبيين الدعم الذي يحتاجون إليه.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نرحب بتعيين السيد يان كوبيش مبعوثا خاصا للأمين العام إلى ليبيا ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونشكر السيد كوبيش على إحاطتنا علما بشأن الحالة في ليبيا.

لا يصادف شهر آذار/مارس الجاري الذكرى العاشرة للأزمة السورية فحسب، كما أشار زملاؤنا الغربيون بقوة قبل بضعة أيام فقط (انظر S/2021/265). هناك تاريخ آخر محزن ولا يقل أهمية تحل ذكراه هذا الشهر يفضلون عدم تذكره. قبل عشر سنوات، وفي تشويه صارخ للقرار 1973 (2011)، بدأ حلف شمال الأطلسي قصف ليبيا، مما أدى إلى انهيار دولة ليبيا، وأدخل البلد في حرب بين الأشقاء، وأسهم في تزايد التطرف، وظهور الإرهابيين، وزعزعة الاستقرار في مالي ومنطقة الصحراء والساحل بشكل عام، والهجرة غير المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومنذ البداية، حدثت انتهاكات للقرار 1970 (2011)، عندما بدأت عمليات تسليم الأسلحة دعما لعملية حلف شمال الأطلسي في ليبيا ومع عمل مدربين أجانب ووحدات من القوات الخاصة هناك. لقد عانى الشعب الليبي الكثير على مدى هذا العقد على طريق استعادة السلام. ونأمل ألا تذهب هذه المعاناة سدى. إننا ندعو زملاءنا الغربيين إلى عدم نسيان هذا الدرس المروع، الذي لا يزال الليبيون يدفعون ثمنه، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة، بما فيها ليبيا. وبالمناسبة، اليوم هو تاريخ حزين آخر. لقد مر 22 عاما على شروع حلف شمال الأطلسي في قصف يوغوسلافيا.

وخلال الأسبوعين الماضيين، قطع الليبيون خطوة هامة نحو السلام في بلدهم. وشكل رئيس الوزراء عبد الحميد محمد الدبيبة حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة الجديدة التي حصلت على ثقة البرلمان، وأدى أعضاء مجلس الرئاسة برئاسة محمد المنفي اليمين الدستورية. وإجراء هذه الأحداث في طرابلس وسرت وطبرق مسألة رمزية كدليل على وحدة المجتمع الليبي. ونرحب بالتقارير الواردة عن الاحتفال الذي أقيم في بنغازي، حيث سلمت سلطات الجزء الشرقي من البلد سلطاتها إلى حكومة الوحدة الوطنية. ونرحب بتشكيل السلطات المدنية الليبية الجديدة، التي تضطلع بمهمة إعداد البلد للانتخابات العامة التي ستجرى في نهاية هذا العام.

وهذه ليست بالمهمة السهلة. ولا بد من عمل الكثير لضمان التطبيع الفوري للحالة في ليبيا، وبناء حوكمة موحدة، ودمج هياكل الدولة والمؤسسات المالية والاقتصادية، وإنشاء قوات مسلحة موحدة. ويتجلى أهم شيء يجب على الليبيين القيام به في التغلب على عبء عدم الثقة المتبادل الناجم عن النزاع الذي طال أمده.

ونحن مقتنعون بأن شمول الجميع، مع مراعاة مصالح ممثلي جميع المناطق والقوى السياسية الرئيسية، بما في ذلك أنصار الجماهيرية السابقة والجيش الوطني الليبي، يمكن أن يحل جميع المسائل المذكورة أعلاه ويرسي أساسا متينا للحوار الوطني في ليبيا. ونحن على استعداد من جانبنا، لتقديم كل الدعم الممكن لتحقيق الاستقرار في ليبيا في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك من خلال الاتصالات مع جميع الممثلين الليبيين، حيث سنشجعهم على اتباع نهج بناء، وسنواصل دعم جهود المبعوث الخاص كوبيتش.

وتضـطلع اللجنة العسـكرية الليبية المشـتركة 5+5 بدور هام في الحفاظ على وقف إطلاق النار. وندعو كلا الطرفين الليبيين إلى التحلي بضـبط النفس والتقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. كما ندعو إلى الامتثال لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا.

ونرحب بالخطوات المتخذة لإتاحة التواصل بين مختلف أجزاء البلد، مما سيساعد على تطبيع حياة المواطنين العاديين وتيسـير المسـاعدة الإنسـانية. وينبغي للمجتمع الدولي، لدى معالجته للحالة في ليبيا، أن يسـترشـد بحلول قام الليبيون أنفسـهم بوضـعها والاتفاق عليها وإقرارها. وفي هذا الصـدد، أحطنا علما بتقرير فريق الأمم المتحدة المتقدم لرصد وقف إطلاق النار، الذي يواصل عمله في ليبيا.

ويشكل الحوار الرامي إلى ضـمان اسـتقرار قطاع النفط عنصـرا هاما من عناصـر الاسـتقرار، على أسـاس أن الموارد الطبيعية لليبيا ملك لجميع مواطني البلد. كما أن المجالين المالي والاقتصـادي بحاجة إلى تنظيم. وفي هذا الصـدد، نشـعر بالقلق إزاء تلقي الهيئات الفرعية ذات الصـلة التابعة لمجلس الأمن عددا متزايدا من الطلبات لاستخدام جزء من الأصول الليبية المجمدة لتغطية خدماتها. ونذكر أن الشركات الغربية تلقت تعليمات لحماية الأصول لا التربح على حساب الشعب الليبي.

لقد سـمعنا مرارا عن أعمال الجيش الروسـي في ليبيا، وقلنا في مناسـبات عديدة إنه لا يوجد جيش روسـي في ذلك البلد. وإذا كان أي من مواطنينا موجودا في ليبيا، فإنه لا يمثل الدولة الروسـية. وبالمناسـبة، فقد تحدثنا مرارا عن عدم دقة البيانات المتاحة لفريق الخبراء المعني بليبيا، الذي لا يكلف نفسـه عناء التحقق من المعلومات "المسـربة" إليه من مصـادر مفتوحة. ويمكن دحض هذه المعلومات بسـهولة، وقد فعل الصحفيون الروس ذلك. وجميع هذه النتائج متاحة بسهولة على شبكة الإنترنت.

وأود أن أوصـي زملاءنا بأن يتناولوا اسـتنتاجات فريق الخبراء فيما يتعلق بمواطني بلدانهم الذين يعملون بنشـاط في ليبيا. ومن الواضـح أن بعض هذه العمليات لا يمكن تنفيذها بدون دعم الحكومات. وبدلا من تقديم مثل هذه الادعاءات، ينبغي للمرء بدلا من ذلك أن ينظر في المرآة.

ونود أن نرد على تعليق بشـأن التقرير المؤقت لرئيس اللجنة المنشـأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشـأن ليبيا. وبما أنه لم يتم الاتفاق على الصـيغة النهائية للوثيقة داخل اللجنة، فإننا لا نرغب في إثارة المسـائل الحسـاسـة المتعلقة بإقرارها في العلن. غير أننا نشـعر بأننا مضـطرون للرد على الادعاءات التي سمعناها ولتوضيح أن التقرير لم يتم إقراره بسبب الخلافات حول مشروعية أنشطة عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. ونعتقد أن الأمور يجب أن تسـمى بأسـمائها الحقيقية وأن آراء أعضاء اللجنة يجب أن تؤخذ في الاعتبار، على الرغم من عدم ارتياح بعض زملائنا.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري للمبعوث الخاص، يان كوبيش، على إحاطته.

لا تزال ليبيا تحرز تقدما ملموسا على طريقها نحو استعادة السلام والاستقرار. فتشكيل حكومة الوحدة الوطنية يؤكد أهمية الحوار في حل النزاعات ويجسد اقتناعنا الراسخ بأن الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة هو الحل السياسي.

وتعيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد دعمها الكامل لعملية الأمم المتحدة المتعددة المسارات في ليبيا، وتقدر المبادرات المسؤولة التي تتخذها البلدان المجاورة. كما نعيد تأكيد دعمنا لعملية برلين ونؤكد على ضرورة احترام سلامة ليبيا الإقليمية وسيادتها.

ومن الضروري أن يستمر التصميم الذي أُبدي أثناء ملتقى الحوار السياسي الليبي خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق إجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر.

فالطريق إلى الأمام صعب وولاية حكومة الوحدة الوطنية، بقيادة رئيس الوزراء عبد الحميد محمد الدبيبة، بتوحيد البلد وتحقيق النظام والاستقرار وكفالة المصالحة الوطنية والتحضير للانتخابات أصعب، لا سيما في بلد لم يسبق له أن أجرى انتخابات وطنية.

وإذ تستعد ليبيا لإجراء انتخابات شاملة وحرة ونزيهة وشفافة، نشجع جميع أصحاب المصلحة على توطيد الزخم القائم ووضع اللمسات الأخيرة على جميع الترتيبات. ويظل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ملتزما بتقديم الدعم المطلوب.

ويقلقنا كون المقاتلين والمرتزقة الأجانب لا يزالون متحصنين في ليبيا، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وندعو إلى انسحابهم السريع وامتثالهم الكامل للاتفاق. كما نتطلع إلى تفعيل الآلية الشاملة لمراقبة وقف إطلاق النار بملكية وقيادة ليبيتين.

ومما يثير القلق الشديد كذلك الانتهاك المستمر لحظر الأسلحة. فلم يكن من المقبول على الإطلاق، ولن يكون مقبولا في المستقبل، أن تنتهك قرارات مجلس الأمن انتهاكا صارخا. ولذلك نحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها الدولية.

إن بناء مجتمع ديمقراطي ومتناغم في ليبيا يتطلب نهجا شاملا، وهو مسؤولية كبيرة يجب أن يتحملها جميع الليبيين معا. ونشيد في هذا السياق بحكومة الوحدة الوطنية على اشتمالها على خمس وزيرات في الحكومة الجديدة، ونؤكد أن النساء والأطفال هم حجر الزاوية، إن لم يكن النخاع الشوكي، لأي مجتمع ديمقراطي.

وينبغي أن تسترشد حكومة الوحدة الوطنية بالشروط الواردة في خريطة الطريق الخاصة بملتقى الحوار السياسي الليبي. ونأمل أن يتم الوفاء بالمسؤوليات - بما في ذلك كفالة إعادة توحيد جميع المؤسسات الليبية وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الأساسية وتمكين عملية مصالحة وطنية شاملة، فاتحةً لعهد جديد في ليبيا. وقد التزم الاتحاد الأفريقي بتيسير هذه الأخيرة، ونتطلع إلى دوره البناء في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد مشروع قرار يواكب جميع التطورات الإيجابية في ليبيا.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية تبعثان على القلق. إن وفد بلدي يؤمن إيمانا راسخا بأن السلام والتنمية والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ولذلك يجب وضع حد للإفلات من العقاب.

ونشدد على ضرورة تحقيق العدالة للضحايا ونعيد تأكيد دعمنا لبعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بالمقابر الجماعية التي عُثر عليها في ترهونة.

وبالمثل، لا تزال مراكز الاحتجاز التعسفية وغير القانونية تُحرك النزاع ويجب إغلاقها. ونحث السلطات على تيسير الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية وللاجئين والمهاجرين، فضلا عن الاستجابة الملائمة لجائحة مرض فيروس كورونا.

ونكرر وجهة نظرنا بأن ليبيا ميناء غير آمن لإنزال اللاجئين والمهاجرين، ونشدد على أهمية تهيئة البيئة اللازمة لكفالة رفاه الفئات الضعيفة.

وفي الختام، يشجع وفد بلدي الليبيين على التطلع إلى المستقبل بأمل – أمل يعترف بأن الآلام والمعاناة التي كابدوها في تاريخهم الحديث لن تزول بين عشية وضحاها، أو في 24 كانون الأول/ديسمبر، بل أمل مؤسس على الإيمان بأن جميع الليبيين سيقررون ويصوغون ويبنون، من خلال نهج ديمقراطي شامل، المستقبل الذي يتطلعون إليه.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في البداية أتوجّه بخالص الشّكر إلى السيد يان كوبيش على إحاطته القيّمة، مجدّدا له تأكيد تونس استعدادها لدعمه في مهامّه وحرصها على مواصلة تقديم جميع التسهيلات لبعثة الأمم المتحدة للدعم ولمنسّقها السيّد رايسيدون زينينغا ومختلف الهياكل الأممية والدوليّة الناشطة في ليبيا انطلاقا من تونس. كما أرحّب بمشاركة سعادة السفير الممثل الدائم لليبيا، السيد الطاهر السنّي، في هذه الجلسة.

تُجدّد تونس الإعراب عن بالغ ارتياحها لتقدّم المسار السياسي في ليبيا ونيل حكومة الوحدة الوطنيّة اللّيبية الجديدة ثقة مجلس النواب. كما نجدّد بهذه المناسبة تهنئة أعضاء السلطة التنفيذية والشّعب اللّيبي بهذه الخطوة المهمّة نحو إنهاء الانقسام والخروج من الأزمة وتحقيق تطلّعات الليبيّين المشروعة في التنمية والإعمار.

وانطلاقا من علاقات الأخوّة والروابط التاريخية المتميّزة التي تجمع دولة ليبيا والجمهورية التونسية، وحرص تونس على مساندة المسار الديمقراطي في ليبيا، قام سيادة رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، في 17 آذار/مارس الجاري بزيارة رسميّة إلى دولة ليبيا الشقيقة ليكون في مقدّمة داعمي الانتقال السلمي للسلطة في ليبيا وفق أحكام خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل التي اعتمدت في تونس.

وتؤكد تونس مجدّدا على أهمية التزام جميع الأطراف بتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها المحدّد، في 24 ديسمبر 2021، لضمان المرور من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة المؤسّسات الدائمة في كنف الحرية والديمقراطية ودولة القانون. وتحثّ تونس جميع الأطراف المعنيّة، المحليّة منها والإقليمية والدوليّة، على تهيئة الظروف الملائمة وتقديم الدعم اللازم والتسهيلات الضروريّة من أجل إنجاح هذا الاستحقاق الوطني، بما يلبّي طموحات الشعب الليبي في إنهاء الأزمة واستعادة الأمن والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية.

تجدّد تونس الإعراب عن ارتياحها إزاء التزام الأطراف الليبية باحترام وقف إطلاق النار، ونودّ في هذا السّياق الإشادة بشكل خاص بجهود اللجنة العسكرية الليبيّة المشتركة 5+5 خلال هذه المرحلة المفصليّة من تاريخ ليبيا. كما ندعو إلى مواصلة الالتزام ببنود اتفاق وقف إطلاق النار والعمل المشترك على تنفيذها. وفي هذا السياق، نؤكّد على ضرورة تسريع مغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب لليبيا، لما يشكّله بقاؤهم من تهديد للأوضاع في ليبيا والمنطقة.

ونضم صوتنا لمن سبقونا في دعوة كافة الأطراف إلى الالتزام التّام بتنفيذ حظر السلاح المفروض على ليبيا، وبعدم التدخّل في شؤونها الدّاخلية، والالتزام بسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وترحب تونس بالتقرير المؤقت للأمين العام (S/2021/281) بشأن خيارات رصد وقف إطلاق النار في ليبيا، وما تضمّنه من معطيات وبيانات حول التقدّم المحرز نحو وضع آلية لمراقبة وقف إطلاق النار بقيادة وملكية ليبيّتين، وتظل متطلّباتِ نشر مكوّن دولي لمراقبة وقف إطلاق النار من صميم بعثة الأمم المتحدة للدّعم في ليبيا. ونشجّع في هذا الإطار على مواصلة التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة للدعم

في ليبيا وفريق الأمم المتحدة المتقدم واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 واللّجنة العسكرية المشتركة 5+5 لضمان المراقبة الفعّالة لوقف إطلاق النار في ليبيا.

وبالنظر للترابط الوثيق بين تطورات الوضع الميداني ومدى نجاح العملية السياسية خلال هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ ليبيا، تدعو تونس كافة الأطراف المعنيّة إلى دعم إنشاء الآلية الليبيّة لمراقبة وقف النار، بملكيّة وقيادة ليبيّتين، وإلى الاستجابة لمتطلبات الدعم الدولي لهذه العملية. كما نؤكّد على أهمية دعم مجلس الأمن لتقدّم مسار التسوية، وفق خريطة الطريق، بما يضمن بلوغ الاستحقاق الانتخابي في أحسن الظروف.

وفي سياق متّصل، تشدّد تونس على أهميّة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتدعو إلى إيلاء العناية اللاّزمة بأوضاع المهاجرين واللاجئين، وإلى تعزيز المساءلة لضمان عدم الإفلات من العقاب إزاء الانتهاكات والجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا.

كما تهيب تونس بكافة الأطراف الدوليّة المعنيّة لدعم جهود السّلطات الليبيّة للتصدّي لتداعيات جائحة كوفيد-19، وضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها.

وفي الختام، تجدّد تونس التزامها القويّ بدعم تطلعات الشعب الليبي الشقيق نحو الديمقراطية والأمن وإعادة الإعمار، وبمواصلة دعم الجهود الأمميّة والدوليّة من أجل بلوغ التسوية السياسية المنشودة، بما يكفل استعادة ليبيا لاستقرارها ومكانتها على المستويين الاقليمي والدولي.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أشكركم، المبعوث الخاص كوبيش، وفريقكم على كل الجهود التي تبذلونها، فضلا عن تقريركم اليوم. أود أن أشدد اليوم على ثلاث نقاط.

أولا، أرحب بموافقة مجلس النواب على حكومة الوحدة الوطنية الجديدة المؤقتة ومجلس الرئاسة. ويعتبر هذا كما سمعنا، خطوة هامة إلى الأمام في العملية السياسية بقيادة ليبيا وتأييدها الآن. ونشيد بتصميم الشعب الليبي على بلوغ هذا الهدف.

ونرحب أيضا بتعيين خمس وزيرات، ولا سيما تعيين أول وزيرة للخارجية. ونحث الحكومة الجديدة على تيسير مشاركة المرأة في العملية السياسية، بما في ذلك الانتخابات التي ستجرى هذا العام.

وقد حُدّدت بوضوح أولويات الحكومة الجديدة في خريطة الطريق التي وضعت من خلال ملتقى الحوار السياسي الليبي: تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة في كانون الأول/ديسمبر 2021، وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الليبي، والشروع في عملية المصالحة الوطنية، والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال الطريق طويلا، وما تزال المملكة المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة.

ثانيا، من الضروري أن تنفذ جميع الأطراف الليبية والخارجية على حد سواء، وقف إطلاق النار تنفيذا كاملا. وشهدنا اتخاذ خطوات إيجابية، بما في ذلك إعلان اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 عن فتح الطريق الساحلي. وكان الانسحاب المؤقت للمقاتلين والمرتزقة الأجانب من سرت بغية السماح لأعضاء مجلس النواب بالمشاركة الآمنة في الدورة البرلمانية موضع ترحيب، بيد أن عودتهم من هناك كانت خطوة للوراء.

ويجب أن يكون إبعاد القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا كاملا ولا رجعة فيه. ويشمل ذلك المتعاقدين العاملين في منظمات مثل مجموعة فاغنر الروسية والمرتزقة السوريين الذين يقاتلون على كلا الجانبين. وينشأ هذا المطلب من رغبة الشعب الليبي، على النحو الذي أكده رئيس الوزراء، الدبيبة، في خطابه أمام مجلس النواب في وقت سابق من هذا الشهر.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة الخطوات المقبلة، لقد توفر لنا زخم واتجاه، كما قال المبعوث الخاص كوبيش، ويجب عدم إضاعتهما. ونرحب بنشر فريق الأمم المتحدة المتقدم وتقريره عن آلية رصد وقف إطلاق النار. ونتطلع إلى مناقشات مجلس الأمن بشأن التوصيات الواردة في التقرير ونأمل أن تبدأ قريبا المناقشات بشأن تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفقا لذلك.

ونرحب أيضا بتقرير فريق خبراء الأمم المتحدة (انظر S/2021/229)، الذي يقدم أدلة واضحة على مدى انتهاكات حظر توريد الأسلحة، بما في ذلك من جانب عضو دائم في مجلس الأمن. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الصارم لالتزاماتها باحترام حظر توريد الأسلحة. وهذا ليس أمرا اختياريا.

ولدينا جميعا دور نؤديه في دعم العملية الســياســية بقيادة وطنية في ليبيا وإنهاء التدخل الأجنبي الذي لا يزال يقوض الســيادة والاســتقرار الليبيين، علاوة على دعم الخطوات اللازمة للاســتعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

أود أن أبدأ بتقديم الشكر لكم، المبعوث الخاص كوبيش، على إحاطتكم اليوم. ويسرني أن أرحب بكم، سيدي، في جلسة الإحاطة الأولى هذه لمجلس الأمن في دوركم الجديد. وأود أن أشكر السفير تيرمورتي على جهوده بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

لقد تقدمت العملية السياسية الليبية بشكل كبير خلال الأشهر الستة الماضية، وخاصة خلال الأسابيع الستة الماضية منذ وصولكم كمبعوث خاص. ومضت ليبيا خطوات هائلة إلى الأمام، وكانت جهود البعثة لدعم هذا التقدم حاسمة.

وقد يشكل تصويت مجلس النواب بالثقة وأداء مجلس الوزراء اليمين الدستورية لحكومة ليبية مؤقتة جديدة مُوحّدة ومكلفة بقيادة البلد حتى موعد الانتخابات نقطة التحوّل بالنسبة لليبيا. ونشيد بجميع الأطراف الليبية الفاعلة على مشاركتها البناءة في هذه العملية، ونشيد كذلك بالشعب الليبي على تصميمه على استعادة الوحدة إلى بلده.

ونرحب بهذه التطورات. ونشعر بالارتياح لهذا التقدم. ولكن لا يمكننا أن نتهاون. وقد حان الوقت للمضي قدماً ومساعدة مجلس الوزراء الليبي في عمله الشاق لتحقيق الوحدة في البلد.

وأود أن أتكلم اليوم عن الخطوات الرئيسية الثلاث التي ينبغي اتخاذها لتحقيق السلام الدائم في ليبيا: الوحدة والشفافية والانتخابات الحرة والنزيهة.

أولا، فيما يتعلق بالوحدة، ما زلنا نشعر بالقلق لافتقار ليبيا إلى ميزانية موحدة بالرغم من أن ليبيا قد اتخذت خطوات كبيرة على الصعيد الاقتصادي. ومن الضروري وضع ميزانية موحدة لتلبية احتياجات الشعب الليبي. ونحث على اتخاذ إجراء سريع في هذا الصدد. وسيتعين على الحكومة المؤقتة الجديدة أن تكتسب مصداقيتها لدى الشعب الليبي. ولذلك فإن تلبية احتياجاته الأساسية أمر أساسي.

ثانيا، فيما يتعلق بالشفافية، فإن الثقة هي الأساس الذي تقوم عليه الحكومات الديمقراطية. ويجب على أي حكومة سلمية ومستدامة وموحدة، أن تتسم بالشفافية وأن تكون خالية من الفساد. ويصح هذا على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بأي اتفاق بشأن إدارة عائدات النفط. ويجب على حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة أن تقاوم الفساد وأن تجتثّه حيثما أمكن - ويتعين علينا أن نوضح ذلك لها. ويشمل ذلك انتزاع السيطرة من الميلشيات التي أساءت استخدام سلطتها لتحقيق مكاسب شخصية ونزع الصفة السياسية عن المؤسسات السيادية وإنشاء آليات لتحديد ومعاقبة أولئك الضالعين في الفساد.

ثالثاً، وهو الأهم، ينبغي أن تكون الأولوية القصوى لمهمتنا وللبلد هي تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وسيكون الدعم الدولي لهذه الجهود أمراً أساسياً. ويجب أن نحافظ على هذا الجدول الزمني من أجل الحفاظ على ثقة الشعب الليبي والمجتمع الدولي. وهذا يعني أن على جميع الأطراف الخارجية الضالعة في هذا النزاع أن توقف تدخلها العسكري وأن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار الليبي وأن تبدأ الانسحاب من ليبيا فوراً. وقد طالب الشعب الليبي بهذا الانسحاب في إعلانه لوقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وأعادت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التأكيد على هذا الطلب مؤخراً.

ولا يمكن أن تكون هناك استثناءات لما نص عليه ذلك الإعلان. وأصبح استمرار وجود بعض القوات ذريعة لاستمرار وجود قوات أخرى. وقد حان الوقت لكي يوقف الجميع تصعيد هذه الحلقة المفرغة وأن يُنهوها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينتهي كل الدعم العسكري الذي ينتهك حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة – بما في ذلك تدريب وتمويل المرتزقة والقوات العاملة بالوكالة.

ولضمان استمرار الليبيين في السير على الطريق نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة في كانون الأول/ديسمبر، ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى التقيد بالتزاماتهم بموجب عملية برلين. وهذا يعني تقديم الدعم الحقيقي والنشط للعملية السياسية للأمم المتحدة وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار واحترام حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

ويجب علينا أيضاً أن نحاسب مرتكبي انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان وأن نضمن إمكانية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

ونرحب بنشر فريق الأمم المتحدة المتقدم في ليبيا باعتباره الخطوة التالية في اتفاق وقف إطلاق النار، ونرحب بالمقترحات التي قدمها الأمين العام في هذا الشهر بشأن مهام ونطاق آليات مراقبة وقف إطلاق النار.

و أظهرت لنا الأسابيع القليلة الماضية أن الشعب الليبي، عندما تتاح له الوسائل، مستعد لتحمل المسؤولية والمضي ببلده إلى الأمام. وقد قاد الليبيون هذه العملية من خلال قراراتهم. واتُخذت هذه القرارات على الملأ من خلال البث المباشر، والأهم من ذلك أنها مدعومة من عموم الليبيين. وحان الوقت الآن لتحويل التقدم الواعد إلى سلام كامل ودائم.

المرفق الخامس عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أرحب بالسيد يان كوبيش، المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، في أول جلسة يحضرها في مجلس الأمن بهذه الصفة، وأن أشكره على إحاطته الشاملة. وأرحب أيضاً في هذه الجلسة بالسفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا.

إن التقدم الكبير المحرز على الجبهتين السياسية والأمنية في ليبيا منذ بداية عام 2021 أمر مشجع للغاية. فقد تشكلت حكومة الوحدة الوطنية ولا يزال وقف إطلاق النار الدائم صامداً إلى حد كبير. وتكرر فييت نام تأكيد دعمها المستمر لعملية سياسية شاملة للجميع، يقودها الليبيون ويملكون زمامها، على أساس احترام استقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. وفي ضوء التطورات التاريخية الأخيرة، بات من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الإيجابي. وأود أن أبرز النقاط الثلاث التالية:

أولاً، ندعو حكومة الوحدة الوطنية إلى بذل قصارى جهدها لتيسير الفترة الانتقالية والقيام بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية، بما يتماشى مع خارطة الطريق المتفق عليها. ونأمل أن تواصل الأطراف الليبية إظهار روح التفاهم والثقة المتبادلة، كما أظهرت في الأشهر الماضية، لدفع العملية السياسية قدماً. ويشجعنا أن نلاحظ أن هناك خمس نساء من بين 35 وزيراً في حكومة الوحدة الوطنية الليبية الجديدة – ولا سيما تأكيد رئيس الوزراء مجدداً على الالتزام بأن يكون هناك المزيد من النساء في المناصب التنفيذية. ونتطلع إلى مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية للبلد بصورة نشطة وذات مغزى على نحو متزايد.

ونشيد بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين في تعزيز عملية السلام في ليبيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز الحوار ودعم تدابير بناء الثقة بين الأطراف المعنية في هذا الوقت الحاسم.

ثانياً، نحث الأطراف المعنية على الاحترام والتنفيذ الكاملين لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار. ويجب أن يكون ذلك متسقاً أيضاً مع الالتزام بحظر الأسلحة تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا بغية تهيئة بيئة آمنة وسليمة مواتية للعملية الانتقالية في البلد.

وفي هذا الصدد، نكرر تأييدنا للبعثة في دعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا. وسندرس التقرير الأخير للأمين العام (انظر S/2021/281) وسنعمل عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين في هذا الصدد.

ثالثاً، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام والجهود في التصدي للتحديات الإنسانية والاقتصادية في البلد. وفي حين حققت ليبيا تقدماً اقتصادياً خلال الأشهر الماضية، فإن أكثر من مليون شخص، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا يزالون بحاجة إلى مساعدة إنسانية بسبب عواقب النزاع وجائحة مرض فيروس كورونا. وندعو جميع الشركاء الدوليين إلى مواصلة توفير دعمهم التقني والمالي لليبيا وبلدان المنطقة في هذا الصدد.

ونشيد أيضاً بالجهود التي يبذلها الطرفان منذ 10 شباط/فبراير لتطهير الطريق الساحلي من سرت إلى أبو قرين من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، بدعم من المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات

الحروب ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وندعو إلى بذل جهود كافية في مجال الحد من المخاطر لحماية المدنيين من المتفجرات من مخلفات الحرب.

ختاماً، تود فييت نام أن تؤكد مجدداً دعمها القوي لمساعي تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ليبيا. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن تأييدنا لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والسيد يان كوبيش.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، طاهر السني

[الأصل: بالعربية]

في البداية أود أتقدم إليكِ بالتهنئة بتعيينكم ممثلة للولايات المتحدة، وكذلك على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نرحب بالسيد يان كوبيش ونشكره على إحاطته الأولى ونتمنى له وفريقه التوفيق في مهمته الجديدة.

أود أن أحدثكم اليوم بشكلٍ مباشرٍ وصريح، وليس بالضرورة من خلال النص، فلا شك أن هذه الجلسة تختلف عما سبق من جلسات، لأن لقاءنا اليوم يتزامن مع تحول تاريخي ومهم من عمر الأزمة في بلدي. لا أحدثكم اليوم عن صراع الشرعيات والانقسامات ومواقف طرف ضد طرف آخر، اليوم أتحدث باسم دولة ليبيا الواحدة الموحدة.

لقد أثمرت العملية السياسية التي قادَها الليبيون، ورغم كل التحديات والصعاب وعكس كل التوقعات، عن إنجاز ما كان يبدو للكثيرين مستحيلاً. وها نحن بعد أعوام من الانقسام والصراع، نرى بشائر الأمل بعودة ليبيا وتعافيها وإنهاء وطيّ صفحة من المعاناة طالت الجميع. لذا، وجب علينا هذا اليوم أن نترحم على أرواح كل الليبيين الأبرياء الذين فقدوا حياتهم بسبب الصراع على مدار السنوات العشر الماضية، وكذلك الذين ضحوا بحياتهم لمكافحة الإرهاب والتطرف، ودفاعاً عن حلم بناء الدولة المدنية المنشودة.

إن انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة من خلال ملتقى الحوار السياسي في تونس الشقيقة، وبفضل جهود أعضاء الحوار وتحملهم للمسؤولية رغم كل التحديات، إن هذا الحدث المهم والذي تُوِج باعتماد مجلس النواب لحكومة الوحدة الوطنية، في مشهدٍ كان يراهن عليه الكثيرون بالفشل، وتلاها حَلف اليمين الدستورية والمراسم السلمية للتسليم والاستلام في شرق وغرب البلد، أثبتت هذه الأحداث للجميع أن الليبيين عندما تتوفر لهم الظروف المناسِبة قادرون على مواجهة التحديات، وها هم قد أكدوا أن المسار الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة، هو الحل الأمثل والوحيد للاستقرار وفرض سيادة الدولة على كامل التراب الليبي، وبأنه لا حل عسكري للأزمة الليبية. وفي هذا الصدد، نرحب بكل المواقف الدولية الداعمة والبيانات المؤيدة لما تم مؤخراً من توافقات.

الآن وقد انتهت أزمة الشرعيات والتي كانت لسنوات أحد أهم أسباب الصراع، فإن الإرادة الليبية ومن خلال ما أعلنه المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية ماضيةٌ بكل عزم للوفاء بالاستحقاقات الوطنية العاجلة رغم قِصر المدة، وأهمها العمل على تحسين الظروف المعيشية والخدمية للمواطن في كل المناطق بشكلٍ عادل، وتوحيد المؤسسات، والعمل على إرساء الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد، ودعم أعمال اللجنة العسكرية المشتركة ومكافحة الإرهاب، وإطلاق مشروع المصالحة الوطنية الشاملة، لتمهيد الطريق نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في الرابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر القادم.

إن هذه الاستحقاقات التي طالما تطلع إليها كل الليبيين، تواجهها دون شك العديد من التحديات على المستوى الداخلي والخارجي، فعدم احتكار الدولة للسلاح وانتشار المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون، ستظل أحد أهم التحديات الداخلية، أما خارجياً ها هي الفرصة قد سنحت للمجتمع الدولي أن يساهم

بإيجابية في هذه المرحلة ويعمل على تصحيح أخطائه ودعم إرادة الليبيين للتكفير عما قام به وما سببه من أذى لبلدي، وذلك بسبب التدخلات السلبية المباشرة والغير مباشرة منذ 2011.

لذلك، تقع على هذا المجلس مسؤولية أخلاقية أمام الليبيين لما وصلت إليه الأوضاع، مسؤولية أخلاقية أمام الضحايا الأبرياء من أطفال وشباب ونساء، أياً كانوا وأتباع من كانوا فهم في النهاية جميعاً ليبيون.

لقد سمعنا مراراً وتكراراً أن الحل يجب أن يكون مِلكا لليبيين وبقيادةٍ ليبية، لذلك، نطالب مجلس الأمن أن يستثمر الزخم والتأييد الوطني والدولي الواسعين للتوافقات الأخيرة ويبرهن على استعداده للوقوف إلى جانب مطالب الشعب الليبي المشروعة، في الانتقال نحو بناء دولته المنشودة والتي قدم من أجلها التضحيات الجسام، وذلك بإصدار قراراً يدعم إرادة الليبيين ومخرجات ملتقى الحوار السياسي وخارطة الطريق التي تفضي للانتخابات العامة، قرارٌ يؤكد تقديم الدعم الكامل لضمان عملية انتخابية شفافة ونزيهة واحترام نتائجها، وبمشاركة جميع الليبيين في الداخل والخارج سواء كانوا نازحين أو مهجرين، مع محاسبة المعرقلين لهذا الاستحقاق الوطني.

وفي هذا الصدد، ندعو بعثة الأمم المتحدة إلى الإسراع في دعم جهود مجلسي النواب والدولة، والتنسيق بين اللجان الدستورية والقانونية للاتفاق على القاعدة الدستورية والقوانين اللازمة للانتخابات، لأنه كما نعلم هذه الاستحقاقات ليست من مسؤولية أو من صلاحيات السلطة التنفيذية، وكما أوضح مراراً السيد رئيس المفوضية العليا للانتخابات، أنه إذا لم يتم إنجاز هذه التشريعات والقوانين خلال الشهرين القادمين، فلن يكون من الممكن الوفاء بهذا الاستحقاق الانتخابي في التاريخ المحدد والذي توافق عليه الليبيون.

إن نجاح الحوار السياسي الليبي ومخرجاته لن يتحقق إلا بدعم ونجاح أعمال اللجنة الوطنية العسكرية المشتركة، والتي أثبت أعضاؤها شجاعةً ووطنيةً منقطعتي النظير، وبفضلهم كان الطريق ممهداً لما وصلنا إليه اليوم. لذلك، على مجلس الأمن دعم هذه اللجنة ودعم تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار، وعلى رأسها خروج جميع المرتزقة والقوات الأجنبية فوراً ومن كل مناطق ليبيا، ويجب أن يكون ذلك متلازماً مع نزع أسلحتهم حتى لا يتحولوا إلى مصدرٍ جديد للتهديد في أي مكانٍ آخر، وبالأخص تهديد دول الجوار ودول الساحل الأفريقي. وأعتقد أن تقرير فريق الخبراء الأخير ظهر فيه حجم هذه التدخلات وأسماء من تورط فيها (انظر S/2021/229)، لذلك، نطالب الدول المذكورة في هذا التقرير بتفنيد ما ورد في حقها وتبرئة نفسها أمام العالم وتصحيح أخطائها، وإذا كانت هذه التهم مجرد ادعاءات، فما جدوى هكذا تقارير؟.

إن خروج جميع المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا مطلب سيادي لا تنازل عنه، وهو السبيل الوحيد لضمان استقرار البلد والمنطقة بأسرها. لذلك، فإن هذا المطلب يجب أن تلتزم به أولاً وأخيراً الدول التي أقحمت نفسها في الشأن الليبي، وأدخلتنا في حروبٍ بالوكالة كان ولايزال وَقُودَها شبابنا .

ونشكر جميع الجهود الأممية والدولية لدعم الحوارات الليبية بمختلف مساراتها، وبالأخص مجموعات العمل الدولية والمنبثقة عن مؤتمر برلين، والتي ندعوها بهذه المناسبة أن تُشرك الحكومة الليبية بشكلٍ رسمي في اجتماعاتها القادمة، لأننا نعتقد أن أسباب غياب ليبيا بتمثيل رسمي عن اجتماعاتها السابقة قد زال الآن.

وبالحديث عن هذه المسارات المختلفة، نعيد ونكرر أهمية دعم المسار الأساسي الذي أُفتقد على مدار السنوات الماضية، وهو حوار المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والذي أعلن المجلس الرئاسي

وحكومة الوحدة الوطنية عن تبنيهما واعتبارهما أولوية قصــوى، حتى يكونا الضــامن الحقيقي لاســتدامة أي حوارات ومسارات أخرى، لأن المشكل في ليبيا ليس تقاسم السلطة، ولا من يتولى المنصب، المشكلة الحقيقية أن جراح الليبيين لم تلتئم منذ 2011، المشـكلة في ليبيا كانت انتهاج البعض لسـياسـة الإقصـاء والتهميش والمغالبة، لذلك، الحل يجب أن يبدأ من القاعدة بتعزيز السـلم الاجتماعي وإعادة بناء الثقة، فلقد شـاهدنا العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية خلال السنوات الماضية وفي معظم مناطق البلد، ولا نزال حتى اليوم نشـاهد أبرياء في السـجون وحوادث الاختفاء القسـري والقتل خارج القانون واكتشـاف جثث مجهولة الهوية وقبور جماعية كما حدث في ترهونة.

إن التعافي من هذه الجراح وإرسـاء مبدأ العفو والغفران لن يحدث إلا بإنفاذ القانون وإظهار الحقيقة والاعتراف بالخطأ وجبر الضــرر، فلا ســلام بدون عدالة. وفي هذا الصــدد، نكرر دعوتنا من خلال الدول الأفريقية الممَثلة هنا في مجلس الأمن، بدعوة الاتحاد الأفريقي لدعم السلطة التنفيذية الجديدة لإطلاق مشروع المصالحة الوطنية الشاملة أسوة بعدة تجارب ناجحة في قارتنا الأفريقية.

ختاماً، يدعو المجلس الرئاسـي والحكومة الليبية الشـعب الليبي للالتفاف حولهما والعمل معاً يدا بيد من أجل العبور بالبلد إلى بر الأمان، والانتقال من الفوضى والصراع إلى الاستقرار والسلام، فقد حان الوقت لبدء مرحلة التنمية والإعمار وإنهاء كل مظاهر الهدم والدمار. كما نؤكد على أن ليبيا سـتعمل على اسـتعادة دورها الفاعل على المسـتويين الإقليمي والدولي، من أجل تعزيز التعاون والتضـامن المشـترك، على أسـاس الندية واحترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها، واحترام حق شعبها في تقرير مصيره، وفقاً لإرادته الحرة وبدون أي إملاءات خارجية.